

الإسلام والقومية

في الشرق الأوسط

مدثر عبد الرحيم

من المعلوم ان الاسلام والقومية - وان توافقا في مسائل معينة كالذود عن الجماعة والحرص على مصالحها والنهوض بها - يختلفان اختلافاً هاماً مداره ، اجمالاً ، ان الاسلام يقيم روابط المجتمع على العقيدة والاخاء بين المؤمنين بها بصرف النظر عن اجناسهم او لغاتهم او سابق تاريخهم ، بينما تميل القومية الى اعتبار هذه العوامل نفسها اساس المجتمع ومعاله الرئيسية ، وتؤكد ها تؤكد ايصير بها احياناً الى الفاشية والعنجهية العنصرية - كما كان الامر في المانيا وايطاليا بالامس وكما هو الحال اليوم في جنوبي افريقيا مثلاً . ومن هنا كان اجماع فقهاء المسلمين على استنكار دعوى الشعوبية اعجمية كانت ام عربية ، كما كانت الكيد للاسلام سرّاً وعلانية من جهة الشعبين علي اختلاف الوانهم ومراميمهم .

الا ان التطور التاريخي للامة الاسلامية في عهود الانحطاط ، الذي فتح الباب للاستعمار

ومهد له السبيل ، قد حمل شعوب هذه الامة - وقد كسرت شوكتها وقسمت اراضيها بشر - مما كان قد اصابها من قبل - حملها على اتخاذ القومية ذريعة لاستعادة مجدها وكرامتها . وسهل من ذلك او اعان عليه ان الحميتين ، الاسلامية والقومية ، تتفقان في هذا الميدان ، ميدان الدفاع والذود عن الجماعة ، وان الدول المستعمرة نفسها - وهي صاحبة الحول والطول والجاه في مجالي الفكر والعمل جميعاً - قد كانت منظمة على اساس قومية تعززها وتنافع عنها وتنشر فكرتها قصداً ام عن غير قصد ، حيثما امتد سلطانها . وهكذا انتشرت القومية في البلاد الاسلامية ، فتقبلتها شعوبها واحداً بعد آخر محتذية في ذلك مثل الترك منذ اواخر عهد العثمانيين .

ومما يلفت الانظار ان الاتراك ، رغم ما كان لهم من مكان الصدارة في الدولة العثمانية ، قد كانوا اول من خلع رابطة الاسلام السياسية واسبق الامم الاسلامية لاعتناق القومية ، خاصة بعد ان تبين لهم ان دولة العثمانيين صائرة الى الزوال بسبب انهيارها الداخلي من جهة ، ولتهافت الامم الاستعمارية عليها من عدة جهات اخرى : روسيا من الشمال ، وبريطانيا من الجنوب ، وفرنسا من الغرب . فلما انتهت الحرب الكبرى باقتسام بقية الامبراطورية بين الحلفاء وارادوا تقسيم آسيا الصغرى بينهم كذلك ، اعتصم الاتراك بالاناضول ، ومن هنالك واصلوا القتال تحت امره قائدهم المقتدر مصطفى كمال ، فاجلوا الحلفاء عن وطنهم الصغير ثم انشأوا دولتهم الحديثة فيه على طراز قومي بحت ، بذلوا جهدهم في اجتزاز ما تبقى من جذوره الاسلامية والشرقية . فكان الغاء الخلافة وملحقاتها ، والتحول من الحروف العربية في الكتابة الى الحروف اللاتينية ، و« تطهير » اللغة التركية مما كان قد دخلها من لغة الفرس والعرب ، والسعي الحثيث بعد ذلك لجعل تركيا بلدا اوربيا في زيه واخلاقه ونظمه العامة والخاصة - لا سيما في ما يخص امر الدين وعلاقته بالدولة والمجتمع . ولكنهم ها هنا اصطدموا بمشكلة صعبة ، هي انه ليس في الاسلام هيئة تقوم مقام الكنيسة في اوربا المسيحية ، فتوسط بين العبد وخالقه وتحاول اقتسام حياة الفرد والمجتمع مع الدولة ، وان العلمانية او الفصل بين الدين والدولة لذلك كلام لا معنى له في مجتمع مسلم لا كنيسة فيه تفصل عن الدولة الا ان يكون هو معاداة الاسلام نفسه ومقاومة آثاره في المجتمع .

ولما كان هذا متفقاً مع سياسة النظام الجديد في خلق دولة قومية بحتة لا مكان فيها لحضارة الاسلام التاريخية ، فقد اعتبرت الحكومة ذلك معنى لدعوتها للعلمانية ، فمنعت نشر الكتب والمجلات الاسلامية ، وحدث من نشاط الجمعيات الداعية للاسلام ، وواقفت الحج ، وحولت المساجد الى متاحف اثرية او ثكنات عسكرية ، الى آخر ذلك مما تفصله كتب التاريخ الحديث . ولم يكن مستغرباً ، والحال هذه ، ان علت اصوات المحتجين لافتة انظار المسؤولين الى ان العلمانية او فصل الدين عن الدولة — حتى في اوربا وامريكا — ليس معناها كبت الدين او معاداته ، وان الديمقراطية التي ارادوا ان يجعلوها اساس الحكم في تركيا تتطلب السماح للناس باعتناق ما شاؤوا من الديانات والآراء ، وتضمن لهم حق الدعوة اليها ومحاولة نشرها بجميع الوسائل القانونية . ولكن فاة هؤلاء المحتجين امرات هامان : اولهما ، ان الحد من نشاط الدعوة والداعين الى الاسلام على هذه الشاكلة هو المعنى المنطقي الوحيد الذي يمكن ان تحتمله فكرة العلمانية في مجتمع مسلم ليس فيه كنيسة ، او هيئة كالكنيسة ، تفصل عن الدولة ؛ وثانيهما ، ان هذا هو عين ما ارادت الحكومة الجديدة ان تفعله تحقيقاً لسياستها الرامية الى الابتعاد بتركيا عن حضارة الاسلام التقليدية والسير بها في طريق القومية التركية الخالصة على النمط الاوربي الحديث . ومن ثم كان اثر هؤلاء المحتجين في سياسة البلد الرسمية ضعيفاً ضئيلاً ، ولم يظهر الا بعد حين . ومهما يكن من ذلك فقد كان من الحتمي ان يلفت تطرف الثورة الكمالية انظار الدارسين ، وان يدفعهم للتطلع الى آثارها في البلاد الاسلامية الاخرى ، وبغيرهم بالتكهن بمستقبلها ومستقبل الاسلام فيها . ولم يكن غريباً في تلك الظروف ان انتهى كثير منهم الى القول بان تركيا قد انسلخت كليةً عن الاسلام ، وان البلاد الاسلامية الاخرى ستحذو حذوها مدفوعة برغبتها في التفرنج وفي ان تعتبر في عداد الامم الحديثة كذلك . وكانت ايران من اوائل البلاد التي توقعوا انها ستنهج تلك السبيل ، خاصة بعد ان استلم رضا شاه ازمة الحكم في منتصف العشرينات ، وبعد ان قامت فيها ، وفي عدد من البلاد العربية ايضاً ، جماعات تعجب بالاتراك الكماليين وتدعو الى هجر الحروف العربية في الكتابة واتخاذ الحروف اللاتينية بدلا عنها بدعوى الاصلاح والتجديد وتيسير التعليم وما الى ذلك من مزاعم واقوال .

ولكن ابى الناس الاستجابة لتلك الدعوات ونبذوها واعتبروها من سخف القول وضعف الرأي . كما ان الثورة الكمالية التي تنبأ المنتبئون بانها ستجتاح البلاد فتحول بينها

وبين تراثها الاسلامي ونحو انظارها من الشرق الى الغرب ، هذه الثورة لم تتحقق حتى الآن وبعد مضي اربعين سنة على قيام الجمهورية التركية . بل سارت القومية في ايران وفي البلاد العربية وسائر الاقطار الاسلامية في اتجاه مخالف للذي سلكته القومية التركية ، واصبحت السمة الغالبة فيها هي الرغبة في بعث تراثها التاريخي متكاملة فيه العناصر الاسلامية والقومية ، وتجديد الاثنين معاً في ضوء التجارب العظيمة التي عرفها العالم الحديث ، مع الحفاظ على شخصيتها وطابعها الخاص ، فارسيا كان ام عربيا الخ ، بدلا من السعي لدجها في الحضارة الاوربية ، شرقية او غربية ، كما فعلت تركيا . وهكذا رأينا المسيحيين والمسلمين من قادة الفكر العربي مثلاً يكدون تلازم الاسلام والعروبة في قوميتهم ؛ كما رأينا دساتير اغلب تلك البلاد ، عربية وغير عربية ، تنص على وضع الاسلام في موضع خاص : كأن تجعل الفقه الاسلامي مصدراً رئيسياً من مصادر التشريع ، او ان تشترط في رأس الدولة ان يكون مسلماً ، او تنص — كما هو الحال مثلاً في اتفاق الوحدة الذي ابرم في القاهرة في ١٧ نيسان (ابريل) — على ان الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي ظل هذا الوضع الجديد اصبحت الدعوة الى الانسلاخ عن الاسلام وحضارته اخفت صوتاً مما كانت عليه في تركيا ، واتخذ اصحابها موقفاً آخر يقوم على محاولة تفسير تاريخ البلاد الاسلامي من الزاوية القومية المعاصرة بحيث يعتبر جذراً من جذورها ونتاجاً عابراً من نتائج عبقريتها ، وليس رسالة سماوية لها وزنها او حضارة انسانية قائمة بذاتها — كما سنرى بعد قليل . وابت الاحداث الا ان تزيد المتنبئين تكذيباً عندما حدث ما لم يكن في الحسبان بقيام دولة باكستان — لا على اساس قومي ، معتدلاً كان ام متطرفاً ، بل في ظل دعوة سياسية اسلامية هي نقيض الكمالية على خط مستقيم . بل تجمع في تركيا نفسها تيار يدعو للحد من تطرف ايام ما بين الحربين ، والى السماح بنشر التعاليم الاسلامية بين الناس ، والاذن للراغبين في الحج بزيارة الاراضي المقدسة ، الى آخر ذلك مما حمل المراقبين — خاصة اثناء الخمسينات — على القول بان حركة بعث اسلامي قد قامت في تركيا وقد تؤدي الى الحد من تطرف الكمالية في مهدها ، او الى قلب الاوضاع التي ارسى قواعدها ، الى آخر ذلك من تنبؤات جديدة لم تصدقها الايام — كسابقتها .

هذا ملخص سريع للتفاعل بين الفكرتين حتى الآن : تركيا في اليسار ، وباكستان في اليمين ، وايران والبلاد العربية وسائر الاقطار الاسلامية الأخرى بين الاثنين . فكيف نفسر هذه الحوادث ؟ لماذا انتهج الانترك نهج التطرف ؟ ولماذا لم تتبعهم